

**هيئة عامة قيد الأحداث لإدارة كفاءة.. هل ستقل الضاد والهدر؟**

## اقتصادي؛ فجوة الرواتب والأجور تضغط

## على الشق الإنمائي وردمها ضرورة لتوطين رأس المال البشري

- شادية إسبر**

**يعد الإنفاق العام في سورية أحد**

**الجوانب الحيوية للاقتصاد**

**الوطني، إذ يلعب دوراً مهماً في**

**تحفيز النمو الاقتصادي وتوفير**

**الخدمات العامة للمواطنين، في**

**مرحلة تواجه فيها البلاد تحديات**

**كبيرة تؤثر في إدارة الإنفاق العام.**

**ما يؤثر سلباً في الاقتصاد بشكل عام.**

بات واضحاً أن أحد التحديات الرئيسية التي تواجه الإنفاق العام في سورية هو تأثير

الحرب المستمرة منذ سنوات في البنية التحتية والمؤسسات الحكومية، وخسارة أبرز العائدات (أهمها النفطية) مع بقاء مناطق عدة خارج سيطرة الدولة، هذا التأثير يجعل من الصعب على الحكومة تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين بشكل كافٍ وفعال، كما يزيد من صعوبة إدارة الإنفاق لعام في سورية، التدهور الاقتصادي والانهيال التقدي، فانكسح النمو وانخفاض قيمة العملة المحلية يؤثران سلباً في قدرة الحكومة على تحقيق التوازن المالي وتوجيه الإنفاق نحو المشروعات ذات الأولوية.

علاوة على ذلك، تشهد سورية تحديات سياسية وأمنية تزيد من عرقلة عملية الإنفاق العام وتقليل فاعلية استخدام الموارد، ما يؤثر سلباً في جودة الخدمات العامة وبالخاصة يزيد الضغوط الاجتماعية.

ومع كل تلك التحديات تتعرض البلاد لعقوبات اقتصادية أو ما يعرف بالإجراءات الاقتصادية الأحادية الجانب والتي تؤثر بشكل كبير في الإنفاق العام، إذ تتسبب بتقليل الإيرادات المالية للحكومة وصعيب إمكانية الوصول إلى التمويل الدولي، كما تزيد من تكاليف الاستيراد وتقلّص قنوات التجارة والاستثمار، ما يؤدي إلى زيادة تكاليف المشروعات من دون أن تغفل تأثير العقوبات في القطاع المصرفي والتقدي، وكل ذلك يعقد إدارة الموارد ويؤدي إلى تدهور القيمة الشرائية ويؤثر سلباً في الميزانية.

**أهمية تأسيس هيئة للإنفاق العام**

يعتبر تأسيس هيئة للإنفاق العام أمراً مهماً لتعديد من الأسباب أولها تحسين الشفافية والمساءلة ما يقلل من الفساد والهدر، ثم تحقيق التوازن المالي، وتحسين جودة الخدمات العامة من خلال المراقبة والتقييم، ويمكن للهيئة أن تلعب دوراً مهماً في دعم التنمية الاقتصادية من خلال توجيه الإنفاق العام نحو المشروعات ذات الأولوية والفائدة الاقتصادية، وبالتالي تعزيز ثقة المواطن بالبحكومة.

ولتحسين إدارة الإنفاق العام في سورية، تحتاج الحكومة لأن تولي اهتماماً خاصاً لإعادة بناء البنى التحتية المتضررة وتعزيز قدرتها على تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين، ويعتبر تشجيع دور القطاع الخاص في تقديم بعض الخدمات العامة، مثل قطاع الصحة والتعليم، من خلال شركات عامة -خاصة بأنه يعزز جودة الخدمات المقدمة.

بشكل عام، يجب أن تكون إدارة الإنفاق العام في سورية جزءاً من إستراتيجية شاملة لإعادة بناء وتنمية الاقتصاد لضمان تحقيق التنمية المستدامة ورفاهية المجتمع.
باتأكيد لهذاذاليس غافلاًعلى الحكومة التي تجهد لتعزيز الإدارة المالية وتحسين آليات الإنفاق، بما يحقق التنمية المستدامة، وتعزيز جودة في البلاد، من الحكومة على أداء مهامها بكفاءة عالية، لكن ماذا



العام، والخدمات بهذا المعنى لها ضرورة ودور لكن لا يمكنها أن تفوق اقتصاداً ونمواً مستداماً، فهي تصنع نمواً اقتصادياً مؤقتاً، ولكن النمو الاقتصادي المستدام يحتاج إلى أسس حقيقية وهذا واضح من اسمه «اقتصاد حقيقي»، بما يحقق للأدري، وخلال الاجتماع أكد الوزير ياغي أهمية هذه الخطوة في تعزيز الشفافية وتحقيق الفاعلية في الإنفاق العام، وتعاون جميع الأطراف المعنية لضمان نجاح عملية الإصلاح وتحقيق النتائج المرجوة في الوقت المحدد، مشدداً على ضرورة وضع هيكل تنظيمي من يساهم في تبسيط العمل وتحقيق الأهداف المنشودة للمشروع.

وعن مصادر التمويل الآمنة والمستقرة، شدد د. شعبان لفت إلى أن هناك مفاهيم حديثة اليوم تقوم على الانتقال بالموازنة إلى تحقيق التوازن الاقتصادي، بمعنى آخر أن تترك الأدوات المالية في الإنفاق على مختلف القطاعات والدرجبة، وبين أن التركيز على الموارد الداخلية أكثر أماناً واستقراراً.

ويضيف د. شعبان: سورية تتمتع أيضاً بموقع المحلي الإجمالي، مؤكداً أن موضوع الإنفاق العام لأي اقتصاد وهدنى مختلف حول الاقتصادي، اقتصاديين لا يؤيدون أبداً التوسع في الإنفاق العام لأنه من وجهة نظرهم أن التوسع في الإنفاق العام يؤدي إلى زيادة الانكماش الاقتصادي، ويؤدي إلى تراجع دور القطاع الخاص بشكل واضح في المجال الاستثماري، وهناك رأي اقتصادي آخر وهم أصحاب المدارس الكينزية الذين يؤيدون تماماً التوسع بالإنفاق العام على اعتبار أن الإنفاق العام يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، وزيادة الطلب الكلي الفعلي تؤدي إلى التضشيط، وبالتالي زيادة الاستهلاك العام، ومن ثم زيادة الإنتاج، فزيادة التشغيل العام وتحريك دورة الاقتصاد الكلي. تحدى العقوبات، معضلة موضوعها بشكل هئمة وفقط، أي أن تكون مبنية على أسس علمية، والأهم ألا يكون من سيعملون فيها مجرد موظفين يؤدون عملاً روتينياً كتوفير التزكيز بالدرجة الأولى على الأيد، ولأدنى وتظيفاً، فهذا الشكل لن يحدث فرقا، لأن الحديث هنا حول الإنفاق الولاد للتنمية، وهذا يحتاج إلى العمل بفعلية ابداعية وديناميكية، وبالتالي من الضرورة أن يكون القانون على مفاصل العمل فيها مع كفاءة اقتصادية تعمل على البعد التنموي عبر الإبراك، بمعنى أن تكون متركة للبهد التنموي لأي مشروع يراد تمويله ورسد إنفاق استثماري كبير عليه، حيث من الواجب التركيز بالدرجة الأولى على الأيد والتنمية لكل مشروع بما يساهم بإعادة الإعمار، والنمو الاقتصادي، وتحسين الناتج المحلي، وبالتالي تحسين الواقع المعيشي للمواطن.

وللتوضيح أكثر بيّن د. شعبان: أنه هنا يجب

التمييز بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد الخدمي، فالحقيقي هو المبنى على الزراعة والصناعة والموارد الموجودة في البلاد، من الاقتصاد الخدمي ومن ضمنه التجارة بالشكل

### التنمائية

**وزيرة سابقة لـ «الاقتصادية»: الاقتصاد**

## السوري منهمك ويمر بمرحلة حرجة جداً

- بارعة جمعة**

**انحسارٌ في ملف الأزمة حمل معه تطورات**

**كثيرة نحو مسارات جديدة للاقتصاد**

**الحلي، بعد التخلي عن مخاوف الحرب**

**العسكرية، التي خلفت آثاراً اقتصادية لا**

**يمكن التغاضي عنها، وسط تراجع مخيف**

**بالقدرة الشرائية ومستوى الدخل للفرد، إلا**

**أنه على الرغم من أن مستويات المواجهات**

**في جميع أنحاء سورية أصبحت منخفضة**

**مقارنة بما كان عليه الوضع قبل سنوات**

**قليلة، فإن الأزمة التي تمر بها البلاد تبدو**

**بعيدة عن خط النهاية، ولأسباب المعيشية**

**منها، التي تُلأس حياة المواطن وتؤثر فيه**

**تأثيراً مثيراً، يعكس بالضرورة على**

**نشاطات الاقتصاد بكل مكوناته.**

### تراجع الإنقاذ

حالةٌ من التخلي عن المنتج المحلي تواجه اقتصادنا المحلي، هي ليست وليدة اللحظة، بل نتيجة أزمت أمربطابة ومتشابكة أدت به إلى الحالة الأسوأ اقتصادياً وهي «الركود التضخمي»، وفق قراءة وزيرة الاقتصاد سابقا الدكتورة لمياء عاصي لمسارات الاقتصاد اليوم، الذي يتراقف مع ارتفاع الأسعار العام وانخفاض القدرة الشرائية، لتغدو هذه الحالة الأكثر خطورة إلى «استيراد الفتح، هو الحل الوحيد، على الرغم من شح الموارد «الدولارية» للدولة، هنا نلاحظ التناقض في تحديد الأهداف والإجراءات المتخذة لتنفيذها. على القلب الآخر من المشهد، تدعو الحكومة الصناعيين وغيرهم إلى اللجوء للطاقات المتجددة والبديلة لتوفير احتياجاتهم من الطاقة الكهربائية، ثم تصدر قراراً يفرض «ضريبة» على الواح الطاقة الشمسية، مبررة القرار بحماية إنتاج المحلي، مع العلم بأنه لا يفرض ضريبة على الأقمشة المستوردة، على الرغم من وجود الكثير من معامِل التي توظين العقول، وتهتمه الأجواء المناسبة لتحقيق النهُوض الاقتصادي والخروج من هذا النفق المظلم، التي يتطلّب إجراء استثنائية للتعامل مع اقتصاد منهُك ويمر بمرحلة حرجة جداً.

أحد الحلول لتحسين أداء الإنفاق العام

الصحيح هو الحفاظ على الطاقة البشرية أو رأس المال البشري جييد د. شعبان: باتأكيد الاستثمار برأس البشري هو أحد أهم عوامل الاستثمار بشكل عام، وهذا مؤشر معروف عالمياً، وكثيرة هي الدول التي شهدت مؤشراً اقتصادياً عبر الاستثمار برأس المال البشري، مثل سنغافورة والنمور الآسيوية، وهنا تؤكد أن أهم خطوة في هذا الاستثمار هي توظيف العقول، وتهتمه الأجواء المناسبة لبقائها، والجميع يعلم أن أسباب هذا التزوح وهذه الهجرة هو الوضع الاقتصادي بشكل أساسي، والبعد الاجتماعي هل هنا جانب كبير من الأهمية، فالاقتراب ليس ترافاً بل بدافع اقتصادي بحث، وهنا نلاحظ أن دولةً في العالم جازمةً بخطط واضحة وسياسات منهجية لاستقطاب الكفاءات عبر منح تسهيلات لكل أنواع الكفاءات وبكل العلوم، وعن تحديد النظرة الاقتصادية للموارد البشرية، يوضح أن رأس المال البشري الكفاءة بالتوجه إلى الأشياء المتوفرة بين أيدينا وإيجاد تجربة اقتصادية خاصة بسورية، حيث ما نتاج أو اقتناع معين قد يكون قاتلاً في اقتصاد مرافق أو يصعب في زمان معين لا يصح في زمان آخر وكل مرحلة ظروفها ومتعضياتها ومتطلباتها الداخلية والخارجية وفق ظروف البلاد، لذا وجب التركيز على بناء اقتصاد طويل المدى وليس النمو المؤقت، وللانقصاد طويل المدى موقمات أساسية منها تهمة البيئية (البنى التحتية والأمن الطاقوي)، ومقومات استقطاب العمالة بكل مستوياتها المهنية والفكرية وهذا منبثق من حاجة البلد لهذا الموضوع.

وإلى أن تطوير آليات الإنتاج التي تمت مناقشتها مراراً وتكراراً تتطلب توافر عدة عوامل وفق رؤية د. عاصي، أهمها: استقرار التشريعات المالية والاقتصادية والتقيد الناظفة، ليتمكن المنتج أو المستثمر من تسجيل خسارات سنوية، سببت ترقيفاً حاداً للخزينة العامة للدولة، أخذةً من التقرير الذي أصدره الجهاز المركزي للرقابة المالية عن الوضع المالي للشركات مشققات الطاقة ومخدرات الإنتاج بشكل مستمر، ومنح التسهيلات الائتمانية من البنوك المحلية والخارج ملخصلة المشاريع الإنتاجية، بموازاة ذلك، إزالة العقائل والتعقيدات الإدارية التي تواجه تأسيس وتشغيل المنشآت الإنتاجية.

وماذا يعني ذلك تتساءل د. عاصي.. وتُضيف: «المطلوب اليوم هو مستوى أعلى من الإنفتاح إلى الخارج والتسهّل في تطبيق الأحكام والشروط الإدارية مع المؤسسات، الذي يتطلب وجود أسواق مناسبة للمنتجات المحلية»، وهو العامل الأكثر أهمية بنظرها، لأنه حال اعتماد هذه المنتجات على السوق الداخلي، علينا تمكين القدرة الشرائية بالفعل لا القول، بما يعكس في تحريك الطلب على السلع بشكل عام.

ويكمن سبب السعنة السيئة للصحة والتجارب الحاطة بكثير من الفساد ونهب المال العام.

فيما لصدر قانون التشاركية عام ٢٠١٦، وصدور القانون رقم ٢٠٢٤ الخاص بتحويل الشركات العامة للدولة إلى شركات عمومية كمحاولات لمعالجة وضع القطاع العام، نوع من التأجيل برأيا، لكون تنفيذ هذه القوانين يرتبط بسياسات أخرى للحكومة، قد تحتاج وقتاً لإيجاد فعاليتها أيضاً.

وفي أكثر الملفات الشائكة التي تتطلب النظر إليها



لمياء عاصي

هي إزالة التناقض بين السياسات العامة والإجراءات أو القرارات الصادرة عن الحكومة، التي بدت جلية في إعلان الحكومة سابقاً وبشكل واضح وحاسم أن الإنتاج هو السبيل الوحيد لتحقيق النهوض الاقتصادي، وتقرر بعدها بأن الحفاظ على مستوى المياه الجوفية بات أهم من زراعة الفصح بساحات كافية لإنتاج الكمية المطلوبة لاستهلاك، لتأتي بعدها خطوة تسخير الكمية بشكل غير مشجع على زراعته، ليبدو بعدها أن اللجوء إلى «استيراد الفتح، هو الحل الوحيد، على الرغم من شح الموارد «الدولارية» للدولة، هنا نلاحظ التناقض في تحديد الأهداف والإجراءات المتخذة لتنفيذها. على القلب الآخر من المشهد، تدعو الحكومة الصناعيين وغيرهم إلى اللجوء للطاقات المتجددة والبديلة لتوفير احتياجاتهم من الطاقة الكهربائية، ثم تصدر قراراً يفرض «ضريبة» على الواح الطاقة الشمسية، مبررة القرار بحماية إنتاج المحلي، مع العلم بأنه لا يفرض ضريبة على الأقمشة المستوردة، على الرغم من وجود الكثير من معامِل التي توظين العقول، وتهتمه الأجواء المناسبة لتحقيق النهُوض الاقتصادي والخروج من هذا النفق المظلم، التي يتطلّب إجراء استثنائية للتعامل مع اقتصاد منهُك ويمر بمرحلة حرجة جداً.

هذا بالنسبة للقطاع الزراعي، أما بالنسبة للإنتاج الصناعي الذي يعتبر قاطرة نمو الاقتصاد لما له من دور فعال في تلبية الحاجات الملحة من جهة، وزيادة الصادرات من جهة ثانية، والتي قد تكون الآن في الواقع السوري حبل الأمان الذي قد ينشل الواقع الاقتصادي من قاعه، فيتوجب العمل على مكافحة التهرب الضريبي من ناحية ومنح الإعفاءات الضريبية لبعض القطاعات من ناحية أخرى، ولعل قانون الاستثمار الجديد وتعديلاته قد جاء ليحلظ هذه النقطة ويعمل عليها بغيةً لتذليل العقبات التي تُطرح من غرف الصناعة والتجارة، وبناء عليه، فتركيز الدعم الإنتاجي على القطاع والمواد التي نص عليها برنامج إصلاح المستوردات والتي بلاشك ستدعم الميزان التجاري السوري إيجابياً من خلال تخفيض حجم المستوردات وتخفيض الكلفة بالقطع الأجنبي المدفوعة جراء ذلك من ناحية، وتلبية حاجة السوق المحلي من ناحية أخرى، كما أنها قد تدعم رقم الصادرات مستقبلاً والفوائد المتأتية جراء ذلك.

وفي هذا الصدد، لابد من دراسة واقع المؤسسات العامة والمصانع التابعة للقطاع العام دراسة جديدة تأخذ بعين الاعتبار كل نقاط القوة والضعف التي تعترضها، ليصار إلى اتخاذ قرارات جديدة لإصلاح هذه المؤسسات سواء من حيث دمجها أم إصلاحها أو تغيير نظم الإدارة في كل منها، وهذا ما بدأ العمل عليه من خلال رسم سياسة صناعية تستند لمعايير اقتصادية ذات النشاط المتماثل أو المتكامل وفق أسس علمية، بغية القيام بالنوط بها لخلق القيمة المضافة المرجوة وخلق فرص العمل ورفد الخزينة العامة بما يساهم في النمو والاستدامة من جهة، وفي تعزيز قدرة المؤسسات الصناعية على المنافسة ومواجهة التحديات الإنتاجية من جهة أخرى.

ولا يمكن أن نغفل أثر معوقات العملية الإنتاجية المتمثلة بالعقوبات على البلد التي تصعب من عمليات استيراد المواد اللازمة للإنتاج سواء كانت أولية أم خاماً أو نصف مصنعة، وسواء ذات العلاقة بالمنتج النهائي أم بالألات والتقنيات التي يتطلبها بعض المصانع والمعامل والأليات، وهذه الصعوبات تبدأ من وجود موردين يتعاملون مع البلد إلى كيفية وصول هذه المواد إلى البلد، مروراً بكيفية تحويل أفضائها، وتعقد عملية تحويل الأموال وزيادة تكلفتها، وبأي المعوق الأهم هو توافر موارد الطاقة لتعزيز الإنتاج، وهنا فإن العمل العميق على بدائل هذه الموارد يجب أن يكون مدعم رقم ذؤوب من الحكومة السورية على الدوام.



### لا اقتصاد من دون إنتاج

عالمياً، ما من دولة نهضت باقتصادها سوى بالإنتاج وتفعيل الإنتاج، فكيف وسورية التي بعد أربعة عشر عاماً من الحرب عليها وما سببته هذه الحرب من هجمة اقتصادية شعواء على كافة مرافق القطاعات الاقتصادية، ولذلك، وعلى لسان جميع من يتعاطى الشأن العام من مسؤولين ومديرين وسواهم، وكذلك كل من يحلّ ويقراً ويوصي، فإن إطلاق العملية الإنتاجية ضرورة اقتصادية ملحة منذ سنوات وليس الآن فحسب، فعندما نجد أن الميزان التجاري السوري خاسر سنوياً، فهذا يقضي بالمسارعة إلى اقلاع العملية الإنتاجية، فضعف الطاقة الإنتاجية السورية المرافق مع هروب رؤوس الأموال إلى الخارج منذ بدء الحرب على سورية، وضعف تنافسية المنتج السوري في الأسواق الدولية لأسباب متعددة توجب البحث والتمحيص فيها، وهذا كله يعدّ أساساً لارتفاع المستوى العام للأسعار وتقلص الاحتياطي من القطع الأجنبي وزيادة الأثر السلبي على الليرة السورية على مر عمر الحرب لغاية اليوم.

إن انطلاق العملية الإنتاجية الزراعية أولوية تلبية لمتطلبات المجتمع من الحاجيات الزراعية، وهنا يتطلب قيام الوزارات المعنية بواجباتها لتحقيق التنمية الزراعية في مختلف مجالات

الزراعة، وتوفير التمويل اللازم للقطاع الزراعي ومنح قروض مجدية وتحفيّزات للزراعات ذات الأولوية، كالقمح مثلاً، وغيرها من المشروعات التي تعزز الإنتاج والنشاط الزراعي ثانياً، وفي هذا الصدد فإن المصرف الزراعي مطالب بالاستمرار بعمله وتوجيه دقة قروضه وفق الأولوية، فأغلب القروض والتمويلات التي تتم من خلاله كما يظهر في قوائمها المالية تتجه لمؤسسة الحبوب ومؤسسة الأطفان وإكتار البذار، أي حبن لا تتجاوز حصة الفلاحين نسبة ضئيلة جداً من إجمالي القروض لا تفي بمتطلبات العملية الزراعية، كفاءة الأسمدة المطلوبة للعملية الزراعية، إنما يوزع المتاح منها فقط، وهذا يؤثر سلباً في العملية الزراعية وتكلفتها.

هذا بالنسبة للقطاع الزراعي، أما بالنسبة للإنتاج الصناعي الذي يعتبر قاطرة نمو الاقتصاد لما له من دور فعال في تلبية الحاجات الملحة من جهة، وزيادة الصادرات من جهة ثانية، والتي قد تكون الآن في الواقع السوري حبل الأمان الذي قد ينشل الواقع الاقتصادي من قاعه، فيتوجب العمل على مكافحة التهرب الضريبي من ناحية ومنح الإعفاءات الضريبية لبعض القطاعات من ناحية أخرى، ولعل قانون الاستثمار الجديد وتعديلاته قد جاء ليحلظ هذه النقطة ويعمل عليها بغيةً لتذليل العقبات التي تُطرح من غرف الصناعة والتجارة، وبناء عليه، فتركيز الدعم الإنتاجي على القطاع والمواد التي نص عليها برنامج إصلاح المستوردات والتي بلاشك ستدعم الميزان التجاري السوري إيجابياً من خلال تخفيض حجم المستوردات وتخفيض الكلفة بالقطع الأجنبي المدفوعة جراء ذلك من ناحية، وتلبية حاجة السوق المحلي من ناحية أخرى، كما أنها قد تدعم رقم الصادرات مستقبلاً والفوائد المتأتية جراء ذلك.

وفي هذا الصدد، لابد من دراسة واقع المؤسسات العامة والمصانع التابعة للقطاع العام دراسة جديدة تأخذ بعين الاعتبار كل نقاط القوة والضعف التي تعترضها، ليصار إلى اتخاذ قرارات جديدة لإصلاح هذه المؤسسات سواء من حيث دمجها أم إصلاحها أو تغيير نظم الإدارة في كل منها، وهذا ما بدأ العمل عليه من خلال رسم سياسة صناعية تستند لمعايير اقتصادية ذات النشاط المتماثل أو المتكامل وفق أسس علمية، بغية القيام بالنوط بها لخلق القيمة المضافة المرجوة وخلق فرص العمل ورفد الخزينة العامة بما يساهم في النمو والاستدامة من جهة، وفي تعزيز قدرة المؤسسات الصناعية على المنافسة ومواجهة التحديات الإنتاجية من جهة أخرى.

ولا يمكن أن نغفل أثر معوقات العملية الإنتاجية المتمثلة بالعقوبات على البلد التي تصعب من عمليات استيراد المواد اللازمة للإنتاج سواء كانت أولية أم خاماً أو نصف مصنعة، وسواء ذات العلاقة بالمنتج النهائي أم بالألات والتقنيات التي يتطلبها بعض المصانع والمعامل والأليات، وهذه الصعوبات تبدأ من وجود موردين يتعاملون مع البلد إلى كيفية وصول هذه المواد إلى البلد، مروراً بكيفية تحويل أفضائها، وتعقد عملية تحويل الأموال وزيادة تكلفتها، وبأي المعوق الأهم هو توافر موارد الطاقة لتعزيز الإنتاج، وهنا فإن العمل العميق على بدائل هذه الموارد يجب أن يكون مدعم رقم ذؤوب من الحكومة السورية على الدوام.

- د. د علي محمود محمد**

### التنمائية